

الرقابة على جودة التشريع كآلية لتعزيز الأمن القانوني في التشريع
الجزائري: دراسة نقدية تحليلية

**Quality control of legislation as a means of strengthening
of legal certainty in Algerian legislation: an analytical
critical study**

العباشي سراتي⁽¹⁾ وفاء عز الدين⁽²⁾

⁽¹⁾ أستاذ محاضر ب كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 قلمة - الجزائر

serratilayachi@yahoo.fr

⁽²⁾ أستاذ محاضر ب كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 08 ماي 1945 قلمة - الجزائر

wafaazeddine@gmail.com

تاريخ النشر:

2026/10/31

تاريخ القبول:

2026/09/16

تاريخ الارسال:

2026/04/26

الملخص: يعد مبدأ الأمن القانوني من الركائز الأساسية لدولة القانون، إذ يهدف إلى تحقيق الاستقرار وترسيخ الثقة المشروعة لدى الأفراد، من خلال وضوح القواعد القانونية، قابليتها للتوقع واحترام الحقوق المكتسبة، ويرتبط هذا المبدأ بجودة التشريع، باعتباره الأداة الأساسية لتنظيم العلاقات القانونية وضبط سلوك الأفراد والسلطات العامة، فكلما اتسم التشريع بالدقة والوضوح كلما ساهم في تحقيق الأمن القانوني، تتناول هذه الدراسة موضوع الرقابة على جودة التشريع من خلال بيان مفهومها، ثم تحليل أثر جودة التشريع على تكريس الأمن القانوني مع إبراز العلاقة بينهما، حيث يؤدي ضعف الصياغة التشريعية وعدم الاتساق بين النصوص إلى زعزعة الثقة والإخلال باستقرار المعاملات، والمساس بالثقة المشروعة.

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني – جودة التشريع- الصياغة التشريعية- الثقة - المشروعة

Abstract:

Legal security is considered one of the fundamental pillars of the rule of law, as it aims to achieve the stability and strengthen public trust through clear and predictable legal rules and respect for acquired rights, The principle is closely linked to the quality of legalization, which is the primary mean of organizing legal relationship and controlling the behavior of both individuals and public authorities. the more precise, clear and the legislation the more it contributes to realizing legal security.

This study examines the object of quality control of legislation by explaining its concept and emphasizing the relationship between them, Weak legislative drafting, and inconsistencies between texts undermine confidence in the law and disrupt the stability of legal transactions, leading to damage to legitimate trust.

key words: Legal security - quality of legislation- legislative drafting- legal- culture.

مقدمة:

لم يعد التشريع في الدولة الحديثة يقتصر على تنظيم العلاقات داخل المجتمع، بل أصبح الأداة الأساسية لتحقيق التنمية وتنظيم العلاقات داخل المجتمع ودعمه أساسية لترسيخ الاستقرار القانوني، غير أن الممارسة التشريعية أظهرت أن كثرة النصوص وتواتر تعديلها إلى جانب ضعف الصياغة القانونية في بعض الأحيان، قد أفرزت حالة من عدم اليقين القانوني، انعكست سلبا على استقرار المعاملات وأضعفت ثقة الأفراد في المنظومة القانونية، لذلك لم تعد فعالية التشريع تقاس بوجوده فحسب، بل ترتبط أساسا بمدى جودته سواء من حيث وضوح الصياغة، دقة التعبير أو انسجامه مع باقي النصوص، فضلا عن قابليته للتطبيق وتحقيقه للأهداف التي وضع من أجلها.

وفي هذا السياق يبرز مبدأ الأمن القانوني كأحد الأعمدة الأساسية لدولة القانون، لما يوفره من استقرار في المراكز القانونية، ويعزز الثقة المشروعة لدى الأفراد، غير أن تحقيق هذا المبدأ يظل رهينا بمدى إخضاع التشريع لرقابة فعالة تضمن جودته وتحد من عيوب الصياغة والتضخم التشريعي، وعليه تثار الإشكالية التالية:

إلى أي مدى تساهم الرقابة على جودة التشريع في تعزيز الأمن القانوني، وما حدود فعاليتها في التشريع الجزائري؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن إجمالها في بيان مفهوم الرقابة على جودة التشريع وتحديد أبعادها في التشريع الجزائري، تحليل مختلف آليات الرقابة على جودة التشريع، وبيان دور كل جهة متدخلة في العملية التشريعية، إبراز العلاقة بين جودة التشريع ومبدأ الأمن القانوني، محاولة تقييم فعالية الرقابة على جودة التشريع، والكشف عن أبرز النقائص والتحديات التي تعيق تحقيق الأمن القانوني وأخيرا تقديم مقترحات من شأنها تعزيز جودة التشريع وتفعيل الرقابة عليه بما يضمن تكريس الأمن القانوني وترسيخ دولة القانون.

تظهر أهمية هذه الدراسة كونها تساهم في إبراز مكانة مبدأ الأمن القانوني كأحد المقومات الأساسية لدولة القانون، وعلاقته الوثيقة بجودة التشريع، وتوضيح المفاهيم المرتبطة بالرقابة التشريعية والصياغة القانونية، بما يساعد على بناء إطار مفاهيمي دقيق للموضوع.

كما تكتسي هذه الدراسة أهمية عملية بالنظر إلى واقع التشريع الجزائري الذي يشهد تعدد النصوص وكثرة تعديلهما، وما يترتب عن ذلك من آثار على استقرار المعاملات القانونية، تساهم في توجيه المشرع نحو تبني سياسة تشريعية قائمة على الجودة بدل الكمية، بالإضافة إلى دعم الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن القانوني، بما يعزز ثقة الأفراد في المنظومة القانونية ويشجع الاستثمار والاستقرار الاقتصادي.

للإجابة على الإشكالية المطروحة اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي الملائم لهذه الدراسة حيث قسمنا دراستنا إلى مبحثين:

- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة على جودة التشريع
- المبحث الثاني: أثر جودة التشريع في تحقيق الأمن القانوني

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقابة على جودة التشريع

من خلال هذا المبحث نتطرق بالمطلب الأول إلى ماهية الرقابة على جودة التشريع وننتقل بالمطلب الثاني منه إلى دراسة آليات الرقابة في الجزائر.

المطلب الأول: ماهية الرقابة على جودة التشريع

إن جودة النصوص القانونية ترتبط بحماية الحقوق والحريات وترسيخ مبادئ القانون، لذلك أصبح من الضروري إخضاع العملية التشريعية لآليات رقابية تضمن سلامة الصياغة ووضوحها، وهو ما أدى إلى بروز فكرة الرقابة على جودة التشريع باعتبارها وسيلة فعالة لضمان تحقق الغاية من إصدارها، ولهذا سنتطرق بالفرع الأول من هذا المطلب إلى مفهوم جودة التشريع أما الفرع الثاني من هذا المطلب فنتطرق من خلاله إلى مفهوم الرقابة على جودة التشريع.

الفرع الأول: مفهوم جودة التشريع

عرفت منظمة (ISO) وهي اختصار للأحرف الأولى للمنظمة العالمية للمعايير (international organisation standard) الجودة على أنها تكامل الملامح والخصائص لمنتج أو خدمة ما بصورة تمكن من تلبية احتياجات ومتطلبات محددة أو معروفة ضمناً¹، أما جودة التشريع فيقصد به ضرورة التقيد والالتزام بمجموعة من المعايير القابلة للتطبيق لضمان انسجام واستقرار النصوص التشريعية²، وتتمثل جودة التشريع في توافر مجموعة من المعايير، أهمها: الوضوح، الدقة، الانسجام، القابلية للتطبيق، والاستقرار. كما يقصد بجودة التشريع توافر مجموعة من المعايير الموضوعية والشكلية في النص القانوني، من بينها وضوح القاعدة القانونية، ودقة الصياغة، وخلوها من الغموض أو التناقض، وانسجامها مع باقي النصوص، إضافة إلى قابليتها للتطبيق العملي وتحقيق الغاية التشريعية التي وضعت من أجلها³، كما ترتبط الجودة بفن الصياغة التشريعية الذي يعد من أدق الفنون القانونية، ولا تقتصر جودة التشريع على الجانب الشكلي المرتبط بالصياغة فقط، بل تمتد لتشمل مضمونه من حيث تحقيقه للتوازن بين الحقوق والالتزامات، قدرته على الاستجابة لمتطلبات الواقع.

في هذا السياق يمكن القول بأن التشريع الجيد يجب أن يحقق الغاية التي وضع من أجلها وذلك من خلال اتسامه بالوضوح وعدم الغموض، انسجامه مع النظام القانوني، وعليه فجودة التشريع تعد معياراً حقيقياً للحكم على فعالية المنظومة القانونية ككل.

الفرع الثاني: مفهوم الرقابة على جودة التشريع

تعرف الرقابة بوجه عام بأنها عملية منهجية تهدف إلى تقييم الأداء مقارنة بمعايير محددة مسبقاً، مع الكشف عن أوجه القصور والعمل على معالجتها، أما موضوع الرقابة

فهو الكشف عن مواطن الضعف أو الأخطاء بهدف معالجتها والعمل على تفادي تكرارها مستقبلاً،⁴ كما تعرف كذلك بأنها: "عملية منهجية تستند لأدلة يتم من خلالها إجراء تقييم مستقل لأداء مؤسسة معينة، من أجل توفير المعلومات لتحديد ما إذا كانت الأهداف والخطط الموضوعة قد تمت وفقاً للمعايير المحددة سلفاً، واتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية من الجهة المختصة في حال وجود أي انحرافات في تنفيذه"⁵.

أما في مجال التشريع، فتتمثل الرقابة في متابعة وتقييم النصوص القانونية، سواء قبل صدورها أو بعد تطبيقها من حيث مدى تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها، فالرقابة تعتبر نظام متكامل لمتابعة وتقييم النصوص التشريعية تهدف إلى التأكد من فعاليتها، ملاءمتها، قدرتها على تحقيق لأهداف المرجوة منها، مع ضمان خلوها من العيوب الشكلية والموضوعية.

أما علاقة الجودة بالتشريع فتقوم على ضرورة الالتزام بمعايير دقيقة وقابلة للتطبيق عند إعداد النصوص القانونية، بما يضمن انسجامها واستقرارها وتوافقها مع احتياجات المخاطبين بأحكامها بعيداً عن الغموض أو القصور، ومن هذا المنطلق نقول أن الرقابة على جودة التشريع آلية لمتابعة إصدار التشريع بهدف التأكد من مدى فعاليته في معالجة الإشكاليات التي استهدفت تنظيمها، كما تهدف الرقابة إلى رصد الصعوبات التي تعترض تطبيق التشريع والكشف عن آثاره العملية، بما يسمح بإعداد تقييم موضوعي يساهم في تحسين النصوص القانونية والارتقاء بجودتها⁶.

وتعرف الرقابة على جودة التشريعات بأنها منظومة تستهدف متابعة النصوص القانونية وتقييمها بعد صدورها، للتحقق من فعاليتها في معالجة الإشكاليات التي صدرت من أجلها، وقياس قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوة، مع رصد للصعوبات والمعوقات التي قد تعترض تطبيقها عملياً، بالإضافة إلى تحليل النتائج والآثار المترتبة عن تطبيق التشريع، من أجل التمكن من إعداد تقييم موضوعي يساهم في تحسين النصوص القانونية والارتقاء بجودتها⁷، أي أنه نظام لتقييم مدى فعالية النص ويحول دون ارتكاب المخالفات، كما يمكن من الكشف عن النقائص ويحدد مدى كفاية التشريعات السارية⁸، وعلى قدر من الشفافية والنزاهة، وتحقق الغايات المرجوة منها، ويتم العمل على تحديث التشريعات السارية على نحو يجعلها أكثر مواكبة للخطط الاستراتيجية والتنمية في الدولة، لذلك يعد التشريع الجيد تعبيراً صادقاً عن إرادة المشرع، ويساهم في تقليص النزاعات القانونية

الرقابة على جودة التشريع كآلية لتعزيز الأمن القانوني في التشريع الجزائري: دراسة نقدية تحليلية

النتيجة عن سوء الفهم أو التأويل الخاطئ للنصوص، وهذا يعكس الأهمية التي تحتلها الرقابة على جودة التشريع.

المطلب الثاني: آليات الرقابة على جودة التشريع في الجزائر

تنوزع آليات الرقابة على جودة التشريع في الجزائر بين رقابة سابقة لصدور النصوص التشريعية والتي سنتطرق لها بالفرع الأول من هذا المطلب ثم تنتقل بالفرع الثاني منه إلى الرقابة اللاحقة.

الفرع الأول: الرقابة السابقة لصدور النصوص التشريعية

هناك عدة هيئات تضطلع بالرقابة السابقة لصدور النصوص التشريعية قبل اعتمادها رسميا وتتمثل أساسا في رقابة الوزارات التي تنطرق إليها بالعنصر الأول من هذا الفرع، ثم الأمانة العامة للحكومة التي تنطرق لها بالعنصر الثاني منه وأخيرا رقابة السلطة التشريعية التي تنطرق إليها بالعنصر الثالث والأخير من هذا الفرع.

أولا- الوزارات:

تبدأ المبادرة التشريعية غالبا على مستوى الوزارات المختصة من خلال إعداد المشروع التمهيدي، ثم يحال بعد ذلك المشروع إلى الأمانة العامة للحكومة قصد دراسته، لتتولى المديرية المختصة داخل هذه الهيئة القيام بفحص أولي للمشروع لتفادي أي تضارب أو تعارض محتمل مع التشريعات المعمول بها، وتطبيقا للسياسة العامة للحكومة يمكن لكل وزير أن يبادر بتحضير مشاريع النصوص التشريعية⁹، أين يمكنه الاستعانة بأي شخص من ذوي الخبرة للوصول إلى صياغة أولية للمشروع التمهيدي.

تجدر الإشارة أن الوزارات المعنية أثناء إعدادها النموذج الأولي لمشروع القانون لا تولي مسألة ضبط الصياغة القانونية للنصوص التشريعية أهمية كبرى تاركة هذه المهمة لجهات أخرى بسبب اهتمامها بالغاية المستهدفة من هذه النصوص، والأثر المالي والتكاليف المحتملة من تطبيق هذه النصوص ...¹⁰، وهنا يلاحظ أن ضعف الاهتمام بالصناعة القانونية للنص في هذه المرحلة قد يؤدي لاحقا إلى ظهور إشكالات في التطبيق.

ثانيا- الأمانة العامة للحكومة:

من ضمن المهام التي يتولاها الأمين العام للحكومة متابعة كل مراحل الإجراءات التشريعية ولاسيما ما يتعلق بإحالة مشاريع القوانين التي تعدها الحكومة إلى البرلمان، واستقبال اقتراحات القوانين المقدمة من أعضاء البرلمان قصد دراستها، كما تسهر الأمانة

العامّة للحكومة على مراجعة وضبط الصياغة النهائية للنصوص التشريعية المقترحة من القطاعات الوزارية المختلفة قبل عرضها للمصادقة أو الموافقة، كما تعدّ الأمانة العامة للحكومة الهيئة التقنية المختصة في مجال صياغة القوانين نظراً إلى دورها في ضمان انسجام النصوص القانونية وسلامتها من النحيتين الشكلية والموضوعية¹¹ بالإضافة إلى مطابقته للمنظومة القانونية القائمة لضمان تناسقها وانسجامها، حيث تعدّ هذه المرحلة من أهمّ مراحل الرقابة لأنها تضمن إخراج النص في صورة قانونية متماسكة.

ثالثاً- السلطة التشريعية:

تعدّ مرحلة دراسة مشاريع القوانين على مستوى اللجان البرلمانية الدائمة من أهمّ المراحل في المسار التشريعي، فهي العصب الأساسي للعمل البرلماني، ولا يقتصر دورها على مناقشة مشاريع القوانين فحسب، بل يمتدّ ذلك إلى مراجعتها وتعديلها قبل عرضها على الجلسات العامة للتصويت، زيادة على دورها في إعداد وتعديل مشاريع القوانين، وهو ما نصت عليه المادة 137 من التعديل الدستوري 2020¹²، كما أكد القانون العضوي رقم: 12-16 ولاسيما المادة 09 منه¹³، على مساهمة أجهزة كل من المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة في ممارسة الوظيفة التشريعية، وذلك من خلال إعداد التقارير التمهيديّة المتعلقة بالنصوص القانونية وإعادة صياغتها وضبطها وتعديلها قبل عرضها للمناقشة والتصويت¹⁴، وللجان الدائمة صلاحية اقتراح التعديلات التي تراها ضرورية على مشاريع أو مقترحات القوانين، فهي تتمتع بقدر من الاستقلالية في إعداد تقاريرها وصياغة ملاحظاتها، ومما سبق يتجلى الدور الأساسي الذي تلعبه اللجان الدائمة في تحسين جودة التشريع وضمان انسجامه ووضوحه، لذلك تعدّ هذه المرحلة نقطة حاسمة في تحديد الصياغة النهائية للنص القانوني، قبل تحوله بعد المصادقة عليه إلى قانون واجب الإصدار والتطبيق¹⁵، ويلاحظ أن هذه المرحلة تمثل نقطة حاسمة في تحديد جودة النص النهائي، نظراً لما تتمتع به اللجان من سلطة في التعديل والمناقشة، غير أن تعدد المتدخلين قد يؤدي أحياناً إلى ضعف التنسيق مما يؤثر على انسجام النصوص.

1- ولترسيخ مبدأ الأمن القانوني في السلطة التشريعية نتطرق لعملية الصياغة التشريعية لكل غرفة على حدة لتوضيح طريقة العمل، وكيف يؤثر ذلك على جودة التشريع: على مستوى المجلس الشعبي الوطني: يتولى رئيس المجلس الشعبي الوطني إحالة مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة، اقتراحات القوانين المقدمة من النواب بعد موافقة

الرقابة على جودة التشريع كآلية لتعزيز الأمن القانوني في التشريع الجزائري: دراسة نقدية تحليلية

الحكومة عليها إلى اللجنة المختصة لدراستها، لتخلص اللجنة إلى إعداد تقرير يتضمن النتائج المتوصل إليها أو النص التشريعي المعدل، وتختلف سلطة اللجنة في إجراء التعديلات باختلاف النص المعروض عليها¹⁶.

أ- على مستوى مشاريع القوانين: تقوم اللجنة بإدخال تعديلات جزئية على النص دون أن تنصب تعديلات اللجنة على تغيير نص مشروع القانون ككل.

ب- على مستوى اقتراحات القوانين: للجنة صلاحيات أوسع فلها أن تقوم بإدخال تعديلات جوهرية على الاقتراح البرلماني بما يخدم أهداف المبادرة البرلمانية ويسمح بإخراج النص في صياغة منقحة وأكثر انسجاما ودقة¹⁷.

2- على مستوى مجلس الأمة: حصر المؤسس الدستوري حق مجلس الأمة باقتراح القوانين في ثلاث مجالات محددة والمتعلقة بالتنظيم المحلي، تهيئة الإقليم والتقسيم الإقليمي، رغم الأفضلية التي منحت لمجلس الأمة بأن تودع لديه مشاريع القوانين التي يقدمها الوزير الأول والمتعلقة بال مجالات المذكورة¹⁸، يحيل رأس مجلس الأمة مشاريع القوانين إلى لجنة خاصة لدراسته، وأثناء دراستها للمشروع للجنة أن تقترح تعديلات، دون أن يكون لها امكانية التعديل الشامل لمشروع القانون المحال لها، حيث تكون اجتماعات اللجنة سرية¹⁹، فالبرلمان يلعب دورا فاعلا في الرقابة على نوعية النصوص التشريعية، إذ تساهم ازدواجية المناقشة البرلمانية في تحسين الصياغة القانونية وتعزيز جودة التشريع بما يسمح بصور نصوص قانونية ذات نوعية.

ورغم تعدد الجهات المتدخلة في ضمان جودة التشريع، غير أن ذلك قد يؤدي أحيانا إلى ضعف التنسيق بين هذه الهيئات، والذي يؤثر بدوره على فعالية الرقابة التشريعية.

الفرع الثاني: الرقابة اللاحقة لصدور النصوص التشريعية

بعد إصدار النصوص التشريعية هناك هيئات تختص بالرقابة البعدية، وتتمثل أساسا في المحكمة الدستورية التي تنطرق إليها بالعنصر الأول من هذا الفرع بالإضافة إلى رقابة القضاء الإداري المتمثلة في مجلس الدولة والتي تنطرق إليها بالعنصر الثاني والخير من هذا الفرع.

أولا- المحكمة الدستورية:

نصت الفقرة الأولى من المادة رقم: 185 من التعديل الدستوري 2020، على أن المحكمة الدستورية تعد مؤسسة مستقلة تتولى ضمان احترام الدستور، وخولت لها

صلاحية الرقابة على دستورية القوانين والمعاهدات والتنظيمات، كما منحها الدستور أهلية النظر في مطابقة القوانين العضوية للدستور بعد أن يصادق البرلمان عليها وفقا لأحكام المادة 190 من التعديل الدستوري لسنة 2020، وذلك تكريسا لمبدأ سمو الدستور وضمنا لالتزام السلطات العامة بأحكامه، ومن خلال الاجتهادات الصادرة عن المجلس دستوري سابقا والمحكمة الدستورية حاليا يظهر جليا اهتمام كبير بمسألة جودة الصياغة التشريعية، ولقد كرست بذلك مجموعة من المبادئ الرامية إلى حماية سلامة النصوص القانونية وضمان وضوحها وانسجامها مع الأحكام الدستورية²⁰.

وقد بلغ اهتمام المحكمة الدستورية بجودة الصياغة التشريعية إلى حد التدقيق في كيفية الاستناد إلى النصوص القانونية وترتيبها، وحتى في القواعد المتعلقة بتنظيم التأشيرات وترتيبها داخل النص التشريعي، باعتبار أن هذه العناصر تعد جزءا أساسيا من تقنيات الصياغة السليمة، ولا يمكن الاستغناء عنها لضمان وضوح القانون وانسجامه وسهولة تطبيقه، والحرص على ضمان انسجام مواد النص القانوني، وتتميز قرارات المحكمة الدستورية بأنها نهائية وملزمة، فمتى قضت المحكمة الدستورية بعدم دستورية نص تشريعي معروض عليها، يصبح عديم الأثر من تاريخ صدور هذا القرار²¹.

ثانيا- مجلس الدولة:

جاء في عرض أسباب القانون العضوي رقم: 98-01²²، أن منح مجلس الدولة اختصاصا استشاريا في المجال التشريعي، يهدف إلى الحد من حالات التعارض والتناقض القائم داخل المنظومة التشريعية²³، فضلا عن تحسين جودة الصياغة من خلال تفادي الأخطاء التي قد تؤثر في مضمون التشريعات وفعاليتها، ويعد الدور الرقابي الذي يمارسه مجلس الدولة على نوعية مشاريع النصوص وصياغتها من أبرز مظاهر هذا الاختصاص، وذلك من خلال فحص طبيعة المواد القانونية وطريقة ترتيبها وتسلسلها، مع الحرص على دقة العبارات القانونية ووضوحها، كما يراعي المجلس مدى ملائمة النص للظروف القائمة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية²⁴، وبوجه عام يمارس مجلس الدولة رقابة ترمي إلى التأكد من مدى توافق وانسجام مشاريع القوانين مع المنظومة القانونية، خاصة مع الدستور بالإضافة إلى ضمان احترام مبدأ تدرج القواعد القانونية، بما يساهم في تعزيز جودة التشريع وتحقيق الأمن القانوني، فهو يمارس دورا استشاريا وقضائيا في آن واحد.

المبحث الثاني: أثر جودة التشريع في تحقيق الأمن القانوني

يعتبر مصطلح الأمن القانوني من المفاهيم الحديثة نسبيا في الفقه القانوني، إلا أنه سرعان ما أصبح يشكل أحد المرتكزات الأساسية لدولة القانون، لما يوفره من استقرار في المعاملات وثقة في النظام القانوني، ولا يمكن تصور تحقيق هذا المبدأ بمعزل عن جودة التشريع، باعتبار هذا الأخير المصدر الرئيسي للقواعد القانونية، لذلك نتطرق بالمطلب الأول من هذا المبحث إلى مفهوم الأمن القانوني ثم نتطرق بالمطلب الثاني منه إلى دور جودة التشريع في تحقيق الأمن القانوني.

المطلب الأول: مفهوم الأمن القانوني

يعد الأمن القانوني من المبادئ الجوهرية التي يقوم عليها بناء دولة القانون، فهو يهدف إلى تحقيق الاستقرار والثبات في المعاملات القانونية، وضمان ثقة الأفراد في النظام القانوني، ولا يقتصر هذا المبدأ على مجرد وجود قواعد قانونية، بل يمتد ليشمل جودتها ووضوحها واستقرارها وقابليتها للتوقع، لذلك سنتطرق بالفرع الأول من هذا الفرع إلى تعريف الأمن القانوني ثم ننتقل بالفرع الثاني منه إلى مبادئ الأمن القانوني.

الفرع الأول: تعريف الأمن القانوني

لقد توسع مفهوم الأمن من المفهوم التقليدي المتعلق بالأمن الاجتماعي، السياسي، الاقتصادي، البيئي، الغذائي وكذا الأمن الدولي²⁵، فأصبح يعنى كذلك بالقاعدة القانونية أو بما يصطلح على تسميته بالأمن القانوني، لذلك يصعب وضع تعريفا جامعاً مانعاً لمفهوم الأمن القانوني وذلك يعود لوجود تعاريف عدة، فهي تختلف وفقا لتنوع النظرة والتصور. يقصد بالأمن القانوني تمكين الأفراد من معرفة مراكزهم القانونية بصورة واضحة ومؤكدة، بما يسمح لهم من معرفة حقوقهم والتزاماتهم، وهو ما يمكنهم من التصرف على أساسها بكل ثقة وطمأنينة دون الخوف من تغيرات مفاجئة قد تمس مستقبلا بأوضاعهم القانونية²⁶.

كما يرتبط كذلك بتوفير بيئة تشريعية تسمح بحالة من الاستقرار في العلاقات والمراكز القانونية، وبه يمكن ضمان ثبات واستقرار نسبي للنظام القانوني، من خلال سن تشريعات متوافقة مع أحكام الدستور ومبادئ القانون الدولي، مع الموازنة بين المصلحة العامة وحقوق الأفراد وحرياتهم وهو ما يمكن المواطنين من المحافظة على حقوقهم وحرياتهم في مواجهة المفاجآت المحتملة التي تمس بمراكزهم القانونية.

ويقتضي تحقيق الأمن القانوني كذلك تفادي التضخم التشريعي وكثرة التعديلات، التي تؤدي إلى اضطراب في المراكز القانونية وفقدان الثقة في الدولة وقوانينها، لذلك تعمل السلطات العامة على ضمان حد أدنى من الاستقرار في القواعد القانونية، يسمح بإشاعة الطمأنينة والثقة بين أطراف العلاقات القانونية، كما يسمح للأشخاص بترتيب أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية وفقا للتشريعات القائمة ودون الخوف من التعرض لتغييرات مفاجئة، قد تؤثر على توقعاتهم المشروعة أو تؤثر على استقرار علاقاتهم القانونية²⁷، وهو ما يسعى القانون إلى تحقيقه، وذلك يتطلب سن نصوص تشريعية وتنظيمية وقرارات تتسم بالوضوح والدقة في قواعدها²⁸.

فيقصد بالأمن القانوني تمكين المخاطبين بالقانون من معرفة القواعد القانونية السارية مسبقا وتوقع آثارها القانونية، بما يحقق الاستقرار في المراكز القانونية ويحيي الثقة المشروعة، وقد كرس القضاء الدستوري المقارن هذا المبدأ باعتباره مظهرا من مظاهر دولة القانون، وإن لم ينص عليه صراحة في معظم الدساتير.

الفرع الثاني: مبادئ الأمن القانوني

يقوم الأمن القانوني على مجموعة من المبادئ أو العناصر الأساسية التي تشكل في مجموعها ضمانات لتحقيقه، ومن أهمها عدم رجعية القاعدة القانونية التي سنتعرض لها بالعنصر الأول، احترام الحقوق المكتسبة التي سنتعرض لها بالعنصر الثاني، وفكرة التوقع المشروع والتي سنتعرض لها بالعنصر الثالث، أما تحديد الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية فسنستطرق إليه بالعنصر الرابع والأخير من هذا الفرع.

أولا- عدم رجعية القاعدة القانونية:

يقصد به أن التشريع الجديد لا يسري على الماضي، فلا يجوز إعادة النظر في الآثار القانونية التي ترتبت قبل دخول التشريع الجديد حيز النفاذ، فالقواعد القانونية تسري كأصل عام بأثر فوري ولا تمتد إلى الوقائع السابقة، التي تشكلت وفقا للقواعد القانونية التي كانت سارية قبل دخول النصوص الجديدة مرحلة السريان²⁹، ويهدف ذلك إلى حماية المراكز القانونية التي نشأت في ظل قوانين سابقة.

ثانيا- احترام الحقوق المكتسبة:

يقصد بمبدأ احترام الحقوق المكتسبة عدم جواز المساس بالحقوق التي حصل عليها الأفراد بطريق مشروع، واستنادا إلى القوانين والتنظيمات التي كانت نافذة عند

الرقابة على جودة التشريع كآلية لتعزيز الأمن القانوني في التشريع الجزائري: دراسة نقدية تحليلية

اكتسابها، متى تعلقت هذه الحقوق بالحريات العامة أو الحقوق الأساسية التي ينص يكفلها القانون، حيث تكتسي الحقوق المكتسبة أهمية بالغة خاصة في بعض المجالات: كحق الملكية، الجنسية، التأمينات الاجتماعية وغيرها من الحقوق ذات الطابع الدستوري، لذلك فإن احترام هذه الحقوق يعد من أهم ضمانات التي لا يجب المساس بها، ويشكل احترامها ضمانا أساسية لاستقرار المعاملات، وتعزيز ثقة الأفراد في النظام القانوني.

ثالثا- التوقع المشروع:

يقوم مفهوم التوقع المشروع على التزام الدولة باحترام الثقة التي يضعها الأفراد في استقرار القواعد القانونية، وعدم مفاجئهم بما يصدر من نصوص تشريعية أو تنظيمية تتعارض بصورة غير متوقعة مع مراكزهم القانونية، المبنية على أسس موضوعية مستمدة من السلطة التشريعية، وعليه لا ينبغي أن تصدر النصوص التشريعية أو التنظيمية بشكل مفاجئ ومخالفة للتوقعات المشروعة، لاسيما عندما تكون هذه التوقعات قائمة على أسس موضوعية، حيث يعد التوقع المشروع من أهم مظاهر العدالة، لأنه يهدف أساسا إلى حماية الثقة التي تولدت لدى الأفراد في استقرار هذه القواعد³⁰.

رابعا- تحديد الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية:

إن الحكم بعدم دستورية نص تشريعي أو تنظيمي لا يقتصر أثره على إقصاء النص المخالف من المنظومة القانونية، بل غالبا ما يترتب عليه اضطرابا أو تغييرا في المراكز القانونية أو حدوث فراغ تشريعي، ولما كان الأمن القانوني يقتضي قدر من الاستقرار في القواعد القانونية الناشئة عنها، فإن إعمال الأثر الرجعي للحكم بعدم الدستورية بشكل مطلق قد يؤدي إلى المساس بالأوضاع القانونية التي نشأت في ظل النص قبل إلغائه، ذلك أنه يمكن أن يكون هناك أفراد أو هيئات رتبوا تصرفاتهم ومراكزهم القانونية وفقا إلى قاعدة كانت تعد نافذة وواجبة التطبيق وقت سريانها، فالحكم بعدم الدستورية لنص قانوني بعد سريانه لفترة زمنية معينة مهما كانت مدتها³¹، قد يمس بالأمن القانوني للأشخاص الذين شملهم تطبيق هذا النص خلال فترة سريانه، لأنهم رتبوا أوضاعهم وفقا له³²، لذلك تبرز ضرورة الموازنة بين احترام الدستور من جهة، وضمان استقرار الأوضاع القانونية من جهة ثانية، وذلك من خلال تقييد الأثر الرجعي لهذه الأحكام.

المطلب الثاني: دور جودة التشريع في تحقيق الأمن القانوني

لا يكفي وجود قواعد قانونية لتنظيم المجتمع، بل يجب أن تتسم هذه القواعد بدرجة عالية من الوضوح والدقة والفعالية، حتى لا تؤدي إلى الغموض والتضارب، لذلك سنتطرق بالفرع الأول إلى أثر جودة الصياغة التشريعية على الأمن القانوني ثم ننتقل بالفرع الثاني منه إلى أثر جودة مضمون القاعدة القانونية على الأمن القانوني.

الفرع الأول: أثر جودة الصياغة التشريعية على الأمن القانوني

تهدف الصياغة التشريعية الجيدة إلى إعداد نصوص قانونية تتسم بالوضوح والدقة والانسجام، بما يضمن توافقها مع التشريعات الوطنية أو الدولية بعيدا عن التعارض أو التناقض، كما تبرز أهميتها في كونها الوسيلة الأساسية التي يستطيع الصانع من خلالها ترجمة إرادة المشرع إلى قواعد قانونية واضحة وقابلة للتطبيق، وذلك من خلال استخدام المشرع لعبارات قانونية دقيقة تعكس الأهداف الحقيقية من التشريع، كما تؤدي الصياغة المحكمة إلى تحديد الحقوق والالتزامات الناشئة عن النص القانوني بصورة واضحة وجلية، مع ضبط نطاق تطبيقه وأثره القانونية، سواء تعلق الأمر بمعالجة ظاهرة اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو مهنية، وذلك من خلال آليات قانونية ملزمة تسهم في توحيد الممارسة القانونية، وتقليص مجال الخلاف حول مقتضيات النص تفسيراً وتطبيقاً³³، ومن الملاحظ في الواقع التشريعي أن ضعف الصياغة في بعض النصوص يؤدي إلى تعدد التأويلات، وهو ما ينعكس سلباً على استقرار المعاملات القانونية، أما كثرة التعديلات التشريعية، فتضعف الثقة في القانون، وتجعل الأفراد في حالة من عدم اليقين. تسهم الصياغة التشريعية المحكمة في تعزيز فعالية النظام القانوني في الدولة وتدعم استقرارها من خلال الحد من الغموض والتناقضات التي قد تشوب النصوص التشريعية، بما يساعد على اجتناب الاضطراب الناتج عن كثرة التعديلات، فالصياغة الجيدة هي عملية تحويل المبادئ والقيم القانونية إلى قواعد واضحة وقابلة للتطبيق العملي، كما تؤدي دقة الصياغة إلى تقليل نطاق المنازعات، توحيد الاجتهاد وبالتبعية استقرار المعاملات.

وتظهر الغاية من الارتقاء بجودة التشريع أنها تساهم في الأمن القانوني، الذي بدوره يعتبر أحد أهم مقومات دولة القانون³⁴، لأنه يحقق استقرار المراكز القانونية التي تحي من طرف المنظومة القانونية، فمتى تم صياغة التشريع برؤية مستقبلية مما يفترض معه

الرقابة على جودة التشريع كآلية لتعزيز الأمن القانوني في التشريع الجزائري: دراسة نقدية تحليلية

معالجة ما هو متوقع خلال سنوات قادمة، فلا شك أن ذلك سيولد الثقة في قوانين تلك الدولة، ومتى تحققت الثقة فبالتبعية سيتحقق الاستقرار في المراكز القانونية للأفراد، وهو ما سيؤدي إلى زيادة ثقة الأفراد بالقانون³⁵، ولتحقق ذلك يتطلب في الصياغة التشريعية مراعاة مجموعة من الضوابط تتنوع بين ضوابط شكلية وأخرى موضوعية وتمثل أساسا في:

- إمكانية وصول القاعدة القانونية إلى علم جميع المخاطبين بها
 - استعمال اللغة البسيطة والسهلة في الصياغة التشريعية³⁶.
- يلاحظ في التشريع الجزائري كثرة التعديلات على بعض النصوص القانونية، الأمر الذي يؤدي إلى زعزعة استقرار القاعدة القانونية ويضعف الثقة المشروعة لدى الأفراد، كما تظهر جليا أن العلاقة بين المفهومين ليست فقط نظرية، بل علاقة سببية مباشرة:
- جودة التشريع ← وضوح القاعدة القانونية ← سهولة التطبيق ← استقرار المراكز القانونية ← تحقق الأمن القانوني.
- وبناء على ما سبق فإن أي خلل في جودة التشريع يؤدي مباشرة إلى تهديد الأمن القانوني.

الفرع الثاني: أثر جودة مضمون القاعدة القانونية على الأمن القانوني

لا تنحصر جودة التشريع في سلامة الصياغة فحسب، بل تمتد إلى مضمون القاعدة القانونية، الذي يشكل جوهرها الحقيقي ومصدر فعاليتها، فالمضمون الجيد هو الذي يضمن تحقيق التوازن بين الاستقرار والتطور، ويكرس وضوح الحقوق والالتزامات، ويؤدي إلى بناء ثقة الأفراد في النظام القانوني، ومن ثم فإن جودة مضمون القاعدة القانونية تعد عاملا حاسما في تحقيق الأمن القانوني، وسوف نناقش ذلك من خلال أربعة عناصر حيث نتطرق بالعنصر الأول إلى استقرار القواعد القانونية بين حتمية التطور وضرورة الثبات ثم ننتقل بالعنصر الثاني إلى مبدأ عدم رجعية القوانين كضمانة للاستقرار القانوني أما العنصر الثالث والأخير فخصصناه دراسة تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والحقوق الفردية.

أولا- استقرار القواعد القانونية بين حتمية التطور وضرورة الثبات:

يشكل استقرار القواعد القانونية شرطا أساسيا لتحقيق الأمن القانوني، إذ يتيح للأفراد إمكانية التنبؤ بالقواعد القانونية التي تحكم سلوكهم، ويعزز ثقتهم في استمرارية المراكز القانونية التي اكتسبوها³⁷، غير أن الممارسة التشريعية في الجزائر تكشف عن ظاهرة التضخم التشريعي وكثرة التعديلات³⁸، خاصة في مجالات حساسة مثل الاستثمار، العقار، والقوانين الجبائية، ويؤدي هذا الوضع إلى خلق نوع من اللايقين القانوني³⁹، حيث يجد الأفراد أنفسهم أمام قواعد متغيرة باستمرار⁴⁰، مما يضعف ثقتهم في القانون ويجعلهم مترددين في اتخاذ قرارات قانونية أو اقتصادية طويلة المدى.

غير أن الاستقرار التشريعي لا ينبغي أن يفهم على أنه جمود تشريعي، بل هو استقرار نسبي يوازن بين ضرورة الثبات ومتطلبات التطور⁴¹، والاشكال في التشريع الجزائري لا يكمن في التعديل في حد ذاته، بل في كثافته وافتقاره لرؤية تشريعية استراتيجية واضحة، حيث يتم أحيانا تعديل القوانين استجابة لضغوط ظرفية أو دون تقييم مسبق للأثر التشريعي، وهذا ما يتعارض مع متطلبات الأمن القانوني الذي يفترض أن يكون التشريع قابلا للتوقع ومستقرا نسبيا⁴²، كما أن غياب الاستقرار يؤدي إلى تضارب في التطبيق القضائي، صعوبة في ثبات واستقرار الاجتهاد القضائي⁴³، وكثرة النزاعات.

ويلاحظ من خلال تتبع الواقع التشريعي الجزائري أن كثرة التعديلات لا تعكس دائما حركية تشريعية إيجابية، بل قد تكون في بعض الحالات مؤشرا على غياب رؤية تشريعية مستقرة، وهو ما ينعكس مباشرة على الأمن القانوني، لذلك نقول أن تحقيق الاستقرار التشريعي يقتضي اعتماد سياسة تشريعية قائمة على التخطيط والاستشراف، وليس مجرد رد فعل ظرفي.

ثانيا- مبدأ عدم رجعية القوانين كضمانة للاستقرار القانوني:

يعد مبدأ عدم رجعية القوانين من بين أبرز الضمانات المرتبطة بتحقيق الأمن القانوني، إذ يقوم على فكرة جوهرية مفادها أن القاعدة القانونية تصدر لتنظيم الوقائع والتصرفات القانونية المستقبلية لا لإعادة ترتيب آثار التصرفات والوقائع السابقة على صدورها⁴⁴، ويهدف هذا المبدأ إلى حماية الحقوق المكتسبة ومنع المساس بالمراكز القانونية التي نشأت في ظل قانون سابق.

وقد كرس الدستور الجزائري هذا المبدأ⁴⁵، لا سيما في المجال الجزائي، باعتباره ضماناً أساسية لحماية الحريات الفردية، غير أن التطبيق العملي يكشف عن بعض الإشكالات، خاصة في المجالات غير الجزائية، حيث قد يلجأ المشرع إلى إضفاء أثر رجعي على بعض القوانين، لا سيما في المجال المالي أو الاقتصادي، مما يثير تساؤلات حول مدى احترام مبدأ الأمن القانوني.

التوسع في الاستثناءات على مبدأ عدم الرجعية يفرغه من مضمونه، ويضعف الثقة في القانون، إذ يصبح الأفراد غير قادرين على توقع النتائج القانونية لأفعالهم⁴⁶، كما أن ذلك قد يؤدي إلى زعزعة استقرار المعاملات، خاصة في المجالات الاستثمارية. لذلك ينبغي حصر الاستثناءات في أضيق الحدود⁴⁷، وربطها بمبررات قوية تتعلق بالمصلحة العامة، مع ضرورة احترام مبدأ التناسب.

ثالثاً- تحقيق التوازن بين المصلحة العامة والحقوق الفردية:

يعد تحقيق هذا التوازن من أهم معايير جودة مضمون القاعدة القانونية⁴⁸، إذ يعكس مدى احترام المشرع لمبادئ دولة القانون، فالتشريع الجيد يسعى لتحقيق الصالح العام، احترام الحقوق والحريات الأساسية ويفرض قيوداً ضرورية ومتناسبة، غير أن الإشكال المطروح في الواقع يتمثل في صعوبة تحقيق هذا التوازن، إذ يتم تغليب المصلحة العامة بشكل مفرط في ظل الأزمات أو الظروف الاستثنائية من جهة، وكون الإنسان كائناً أنانياً بطبعه من جهة ثانية⁴⁹، كما أن المشرع يميل إلى تغليب المصلحة العامة على حساب الحقوق الفردية، ومن منظور نقدي نقول أن اختلال هذا التوازن يؤدي إلى المساس بالحقوق والحريات، فقدان الثقة المشروعة والطمع في دستورية النصوص القانونية وتراجع الاستقرار القانوني.

يتبين من خلال ما سبق أن جودة مضمون القاعدة القانونية تعد ركيزة أساسية لتحقيق الأمن القانوني، إذ لا يكفي أن يكون النص واضحاً من حيث الصياغة، بل يجب أن يكون مستقراً، قابلاً للتطبيق، محترماً للمبادئ الدستورية، ومحققاً للتوازن بين مختلف المصالح، كما يتضح من خلال التحليل أن التحدي الأساسي في التشريع الجزائري لا يكمن في غياب القواعد القانونية بل في ضعف الاستقرار التشريعي، محدودية قابلية التطبيق، التوسع النسبي في الاستثناءات على مبدأ عدم الرجعية وصعوبة تحقيق التوازن بين السلطة والحرية، فتحسين جودة التشريع يتطلب الانتقال من منطلق الإنتاج الكمي

للنصوص إلى منطق الجودة والفعالية، عبر تبني سياسة تشريعية قائمة على التخطيط، التقييم، والاستشراف، بما يضمن تحقيق الأمن القانوني وترسيخ دولة القانون.

خاتمة:

يتضح من خلال هذه الدراسة أن جودة التشريع تمثل الأساس الحقيقي لتحقيق الأمن القانوني، وأن الرقابة عليها تعد آلية ضرورية لضمان فعاليته، لذلك يجب إخضاع التشريع الصادر إلى قواعد ومعايير دقيقة لتحقيق الجودة والانسجام والفاعلية في مختلف مراحل إعداد النصوص التشريعية، بما يضمن إصدار تشريعات أكثر استقرارا وملاءمة وقابلية للتطبيق، ويتطلب ذلك أيضا توسيع دائرة المساهمة للقوى الاجتماعية الفاعلة والهيئات والمؤسسات المختصة في صناعة التشريع من أجل تكريس مبادئ الشفافية والمساءلة والحكم الرشيد، بما يعزز الثقة في المنظومة القانونية على المستويين الوطني والدولي.

وقد أظهرت الدراسة أن إيجاد التوازن بين تطور التشريع وجودته وثباته النسبي أصبح أمرا ضروريا، خاصة أن احترام مبدأ الأمن القانوني أصبح من أهم دعائم وأسس دولة القانون، بوصفه العمود الفقري لتحقيق ثبات معقول في الانظمة والقواعد القانونية، وتحقيق الثبات في العلاقات القانونية يتم تحقيق حد أدنى مقبول من استقرار المراكز القانونية المختلفة، وكل ذلك من أجل بث الأمن والطمأنينة بين أطراف العلاقة القانونية، لذلك يعتبر الأمن القانوني صمام الأمان للاستقرار في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وبناء على ما سبق فإن تكريس آليات رقابية فعالة على مختلف مراحل العملية التشريعية يعد ضرورة حتمية لترسيخ دولة القانون وتحقيق الأمن القانوني، غير أن هذه الرقابة في الجزائر ورغم تعدد الجهات المتدخلة فيها، إلا أن الممارسة تكشف أنها لا تزال تواجه بعض التحديات، أبرزها ضعف التنسيق بين الجهات المتدخلة، كثرة التعديلات التشريعية وغياب تقييم لاحق فعال للنصوص وهو ما يؤثر على استقرار المنظومة القانونية.

وعليه فالرقابة على جودة التشريع تمثل آلية ضرورية لكنها غير كافية لوحدها لتحقيق الأمن القانوني، ما لم تدعم بإصلاحات مؤسسية ومنهجية شاملة، وفي الجزائر رغم تعدد هيئات الرقابة إلا أن غياب التنسيق وافتقار العملية التشريعية إلى تقييم لاحق فعال، يحد من فعالية هذه الرقابة ويؤثر سلبا على استقرار المنظومة القانونية.

الرقابة على جودة التشريع كآلية لتعزيز الأمن القانوني في التشريع الجزائري: دراسة نقدية تحليلية

وفي ختام هذه الدراسة نقترح التوصيات التالية:

- ضرورة إنشاء هيئة مستقلة متخصصة في مراقبة جودة التشريع
 - تعزيز الرقابة السابقة على مشاريع القوانين
 - إشراك الخبراء والمجتمع المدني في إعداد التشريعات
 - الحد من التضخم التشريعي
 - اعتماد آليات للتقييم اللاحق للتشريعات
 - اعتماد تقنيات حديثة في الصياغة التشريعية لاسيما من خلال رقمنة المنظومة التشريعية لتسهيل الوصول إلى النصوص.
- في الأخير يبقى تحقيق الأمن القانوني رهينا بمدى الالتزام بإنتاج تشريعات عالية الجودة، باعتبارها الأساس في بناء دولة القانون وترسيخ الثقة بين الدولة والمجتمع.

¹ أويدير بن سيدي أحمد محند، الجودة في التشريع الجزائري والنظريات العملية ومعايير أيزو 9000 (قراءة تحليلية مقارنة)، مجلة التنمية البشرية، جامعة محمد بن أحمد، وهران 02، مجلد: 06، عدد: 02، 2018، ص: 288.

² ليلي بن بغيلة، صناعة التشريع وهران الجودة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، المجلد: 11، العدد: 01، جانفي 2025، ص: 245.

³ سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 45.

⁴ محمد خنفر، إسماعيل بن الشيخ، جودة الصياغة التشريعية ودورها في تحقيق الأمن القانوني، مذكرة مكملة لمتطلبات الحصول على شهادة ماستر قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021-2022، ص: 45.

⁵ وائل نعيم، الرقابة ضمان تحقيق التشريعات للأهداف المرجوة، مجلة البيان التشريعي، دبي، الامارات المتحدة، العدد: 13705، 26 ديسمبر 2017.

⁶ ديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني، جودة التشريعات (الرقابة والاختصاص)، منشورات ديوان دار الفتوى والتشريع، فلسطين، 2020، ص: 03.

⁷ وائل نعيم، المرجع السابق.

⁸ أمال قادري، دور الصياغة القانونية الجيدة في تفعيل الجودة في القاعدة القانونية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، المجلد: 03، العدد: 02، فيفري 2022، ص: 185.

⁹ أحسن غربي، مبدأ سيادة البرلمان في إعداد القوانين والتصويت عليها في القانون الجزائري، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي أفلو، المجلد: 03، العدد: 05، سبتمبر 2020، ص: 169.

¹⁰ سامية رايس، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري، مجلة النبراس للدراسات القانونية، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد: 06، العدد: 01، 2021، ص: 14.

¹¹ حسين بطيحي، علي غربي، المركز القانوني للأمانة العامة للحكومة في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار تليجان الأغواط، مجلد: 02، العدد: 01، 2016، ص: 64.

¹² المادة رقم: 137 من المرسوم الرئاسي رقم: 20-442 المؤرخ في: 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج ر عدد: 82، الصادرة في: 30 ديسمبر 2020.

¹³ القانون العضوي رقم: 16-12، المؤرخ في: 25 غشت 2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، جريدة رسمية عدد: 50، الصادرة في: 28 أوت 2016.

¹⁴ كمال سليمان، نوال إيرابن، علاقة القضاء الدستوري بهيئات الصياغة التشريعية ودوره في تحقيق جودة القانون، مجلة السياسة العالمية، جامعة محمد بوقرة يومرداس، مجلد: 08، العدد: 01، 2024، ص: 898.

¹⁵ سامية رايس، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري، ص: 16.

¹⁶ المادة رقم: 35 من القانون العضوي رقم: 16-12 المؤرخ في: 25 أوت 2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، جريدة رسمية عدد: 55، الصادرة في: 28 أوت 2016.

¹⁷ عبلة شيشون، نادية خلفه، الصياغة التشريعية الجيدة كأداة لتدعيم الحكم الراشد في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، مجلد: 09، عدد: 01، 2022، ص: 498.

¹⁸ مولود بوهالي، حق مجلس الأمة في المبادرة باقتراح القوانين في ظل التعديلات الدستورية 2016-2020، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية جامعة المسيلة، المجلد: 08، العدد: 01، جوان 2023، ص: 277.

¹⁹ نسيم سعودي، الاختصاص التشريعي لمجلس الأمة على ضوء التعديل الدستوري 2016، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، مجلد: 06، العدد: 01، 2019، ص: 459.

²⁰ سامية رايس، المحكمة الدستورية في مواجهة السلطة التشريعية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، مجلد: 09، العدد: 01، 2024، ص: 71.

²¹ مراد رزاق، محمد سويلم، الضمانات القضائية لمبدأ الأمن القانوني وأثرها على ممارسة الحريات العامة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار تليجان الأغواط، المجلد: 0، العدد: 02، 2025، ص: 132.

²² القانون رقم: 98-01، المؤرخ في 30 ماي 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج ر عدد: 37، الصادرة في أول جوان 1998.

²³ سعد عمير، الاختصاص الاستشاري لمجلس الدولة على ضوء التعديلات القانونية، التعديل الدستور 2013، القانون العضوي: 18-02، النظام الداخلي لمجلس الدولة، مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلد: 13، العدد: 03، 2021، ص: 32.

- ²⁴ العربي زروقي، ياسمينه خروبي، دور مجلس الدولة في صناعة النصوص القانونية في النظام الدستور الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسية بن بوعلي الشلف، مجلد: 05، العدد: 01، 2019، ص: 106.
- ²⁵ محمد بولحية، دور المحكمة الدستورية في تكريس مبدأ الأمن القانوني، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي بركة، المجلد: 07، العدد: 02، 2024، ص: 343.
- ²⁶ حامد شاكر محمود الطائي، العدول في الاجتهاد القضائي، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018، ص: 122.
- ²⁷ أمين هجري، حليم لعروسي، جودة الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلد: 15، العدد: 02، 2022، ص: 683.
- ²⁸ مروان محمد محروس، رقابة المحكمة الدستورية في مملكة البحرين على الصياغة التشريعية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد: 1.2018، العدد: 04، جانفي 2018، ص: 244.
- ²⁹ محمد خنفر، إسماعيل بن الشيخ، مرجع سابق، ص: 72.
- ³⁰ إسماعيل حفاف، الصياغة التشريعية ودورها في خدمة التشريع، المعيار، جامعة تيسمسيلت، مجلد: 04، العدد: 08، 2013، ص: 109.
- ³¹ نصت المادة رقم: 198 الفقرة 04 من التعديل الدستوري لسنة 2020 على أن الآثار الثلاثة المترتبة على عدم دستورية نص يكون بالآثر الفوري، الأثر المؤجل والأثر الرجعي.
- ³² محمد بولحية، مرجع سابق، ص: 353.
- ³³ فوزية مروان، وليد العقون، موقع الاستشارة في عملية صياغة التشريع، مجلة متون، جامعة سعيدة، مجلد: 10، العدد: 05، 2017، ص: 72.
- ³⁴ عبد الحق يحي، الأزهر لعبيدي، وضوح القاعدة القانونية كمبدأ من مبادئ المن القانوني، المجلة الدولية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد: 06، العدد: 03، 2022، ص: 467.
- ³⁵ أمينة عيلاس، عواطف مي الدين، الصياغة التشريعية الجيدة للقاعدة القانونية والأمن القانوني، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلد: 10، العدد: 02، 2022، ص: 801.
- ³⁶ عبد المجيد لخذاري، فطيمة بن جدو، الأمن القانوني والأمن القضائي علاقة تكامل، مجلة الشهاب، جامعة الوادي، مجلد: 04، العدد: 02، 2018، ص: 397.
- ³⁷ عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار جسر، الجزائر، 2018، ص 45.
- ³⁸ علال قاشي، عبد الحليم بوشكيوة، مرتكزات الأمن القانوني ومهدداته، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة جيجل، المجلد: 06، العدد: 02، 2021، ص: 211.
- ³⁹ صالح سعيدي، الأمن القانوني وتأثيره على النص التشريعي، مجلة السياسة العالمية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، المجلد: 09، العدد: 02، 2025، ص: 585.
- ⁴⁰ موسى شيوخات، محمد أية عودية بلخير، الإقرار الدستوري لمبدأ الأمن القانوني في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد: 14، العدد: 03، 2021، ص: 167.

⁴¹ خالد يزلي، معالم جودة الصياغة التشريعية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد: 10، العدد: 0، ديسمبر 2025، ص: 932.

⁴² حنان طهاري، آليات تحقق مقومات الأمن القانوني والمعوقات التي تعترضه، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار تليجان الأغواط، المجلد: 08، العدد: 01، جانفي 2022، ص: 168.

⁴³ حنان طهاري، المرجع السابق، ص: 168.

⁴⁴ وريدة إفتيسان، وهيبة بن ناصر، دسترة مبدأ الأمن القانوني: التجربة الجزائرية نموذجاً، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدينة، المجلد: 08، العدد: 02، جوان 2022، ص: 979.

⁴⁵ المادة رقم: 82 فقرة 04 من التعديل الدستوري 2020 تنص على "...لا تحدث بأثر رجعي أية ضريبة أو جباية أو رسم..."

⁴⁶ عبد القادر جلاب، قوسم غوثي الحاج، مبدأ عدم رجعية القوانين كآلية لتحقيق الأمن القانوني، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، المجلد: 04، العدد: 01، 2018، ص: 75.

⁴⁷ علال قاشي، عبد الحليم بوشكيوة، مرجع سابق، ص: 209.

⁴⁸ صالح سعيدي، مرجع سابق، ص: 587.

⁴⁹ خالد يزلي، مرجع سابق، ص: 932.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا/ قائمة المصادر:

أ- القوانين:

1- المرسوم الرئاسي رقم: 20-442 المؤرخ في: 30 ديسمبر 2020، المتعلق بإصدار التعديل الدستوري المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر 2020، ج ر عدد: 82، الصادرة في: 30 ديسمبر 2020.

2- القانون رقم: 98-01، المؤرخ في 30 مايو 1998، المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله، ج ر عدد: 37، الصادرة في أول جوان 1998.

3- القانون العضوي رقم: 16-12، المؤرخ في: 25 غشت 2016، المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، جريدة رسمية عدد: 50، الصادرة في: 28 اوت 2016.

ثانيا/ قائمة المراجع:

أ- الكتب:

1- عمار بوضياف، الوجيز في القانون الإداري، دار جسور، الجزائر.

2- حامد شاكر محمود الطائي، العدول في الاجتهاد القضائي، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، المركز العربي للنشر والتوزيع، 2018.

3- سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

ب- الرسائل الجامعية:

1- محمد خنفر، إسماعيل بن الشيخ، جودة الصياغة التشريعية ودورها في تحقيق الأمن القانوني، مذكرة مكملية لمتطلبات الحصول على شهادة Master قانون الأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021-2022.

ج- المقالات في المجلات:

- 1- أحسن غربي، مبدأ سيادة البرلمان في إعداد القوانين والتصويت عليها في القانون الجزائري، مجلة الباحث الأكاديمي في العلوم القانونية والسياسية، المركز الجامعي أفلو، مجلد: 03، العدد: 05، سبتمبر 2020.
- 2- إسماعيل حفاف، الصياغة التشريعية ودورها في خدمة التشريع، المعيار، جامعة تيسمسيلت، مجلد: 04، العدد: 08، 2013.
- 3- العربي زروقي، ياسمينه خروبي، دور مجلس الدولة في صناعة النصوص القانونية في النظام الدستور الجزائري، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، مجلد: 05، العدد: 01، 2019.
- 4- أمال قادري، دور الصياغة القانونية الجيدة في تفعيل الجودة في القاعدة القانونية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، جامعة مولاي الطاهر سعيدة، المجلد: 03، العدد: 02، فيفري 2022.
- 5- أمين هجري، حليم لعروسي، جودة الصياغة الدستورية ودورها في تحقيق الأمن القانوني من خلال التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور الجلفة، مجلد: 15، العدد: 02، 2022.
- 6- أمينة عيلاس، عواطف مكي الدين، الصياغة التشريعية الجيدة للقاعدة القانونية والأمن القانوني، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، مجلد: 10، العدد: 02، 2022.
- 7- أويدي بن سيدي أحمد محند، الجودة في التشريع الجزائري والنظريات العملية ومعايير أيزو 9000 (قراءة تحليلية مقارنة)، مجلة التنمية البشرية، جامعة محمد بن أحمد، وهران 02، مجلد: 06، عدد: 02، 2018.
- 8- حسين بطيحي، علي غربي، المركز القانوني للأمانة العامة للحكومة في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار تليجان الأغواط، مجلد: 02، العدد: 01، 2016.
- 9- حنان طهاري، آليات تحقق مقومات الأمن القانوني والمعوقات التي تعترضه، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار تليجان الأغواط، المجلد: 08، العدد: 01، جانفي 2022.
- 10- خالد يزلي، معالم جودة الصياغة التشريعية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، المجلد: 10، العدد: 04، ديسمبر 2025.
- 11- ديوان الفتوى والتشريع الفلسطيني، جودة التشريعات (الرقابة والاختصاص)، منشورات ديوان دار الفتوى والتشريع، فلسطين، 2020.
- 12- سامية رايس، مكانة الصياغة التشريعية ضمن الإجراءات التشريعية والهيئات الضابطة لها في التشريع الجزائري، مجلة التبراس للدراسات القانونية، جامعة العربي التبسي، تبسة، المجلد: 06، العدد: 01، 2021.
- 13- سامية رايس، المحكمة الدستورية في مواجهة السلطة التشريعية في الجزائر، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، جامعة المسيلة، مجلد: 09، العدد: 01، 2024.
- 14- سعاد عمير، الاختصاص الاستشاري لمجلس الدولة على ضوء التعديلات القانونية، التعديل الدستور 2013، القانون العضوي: 02-18، النظام الداخلي لمجلس الدولة، مجلة دفاتر السياسة والقانون جامعة قاصدي مرباح ورقلة، مجلد: 13، العدد: 03، 2021.
- 15- صالح سعيد، الأمن القانوني وتأثيره على النص التشريعي، مجلة السياسة العالمية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، المجلد: 09، العدد: 02، 2025.

- 16- عبد الحق يحي، الأثر لعبيدي، وضوح القاعدة القانونية كمبدأ من مبادئ المن القانوني، المجلة الدولية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد: 06، العدد: 03، 2022.
- 17- عبد القادر جلاب، قوسم غوثي الحاج، مبدأ عدم رجعية القوانين كآلية لتحقيق الأمن القانوني، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيارت، المجلد: 04، العدد: 01، 2018.
- 18- عبد المجيد لخزاري، فطيمة بن جدو، الأمن القانوني والأمن القضائي علاقة تكامل، مجلة الشهاب، جامعة الوادي، المجلد: 04، العدد: 02، 2018.
- 19- عبلة شيشون، نادية خلفه، الصياغة التشريعية الجيدة كأداة لتدعيم الحكم الراشد في الجزائر، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 01، المجلد: 09، عدد: 01، 2022.
- 20- علال قاشي، عبد الحليم بوشكيوة، مرتكزات الأمن القانوني ومهدداته، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة جيجل، المجلد: 06، العدد: 02، 2021.
- 21- فوزية مروان، وليد العقون، موقع الاستشارة في عملية صياغة التشريع، مجلة متون، جامعة سعيدة، المجلد: 10، العدد: 05، 2017.
- 22- كمال سليمان، نوال إيرين، علاقة القضاء الدستوري بهيئات الصياغة التشريعية ودوره في تحقيق جودة القانون، مجلة السياسة العالمية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، المجلد: 08، العدد: 01، 2024.
- 23- ليلي بن بغيلة، صناعة التشريع ورهان الجودة، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، المجلد: 11، العدد: 01، جانفي 2025.
- 24- محمد بولحية، دور المحكمة الدستورية في تكريس مبدأ الأمن القانوني، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي بركة، المجلد: 07، العدد: 02، 2024.
- 25- مراد رزاق، محمد سويلم، الضمانات القضائية لمبدأ الأمن القانوني وأثرها على ممارسة الحريات العامة، مجلة الفكر القانوني والسياسي، جامعة عمار تليجان الأغواط، المجلد: 09، العدد: 02، 2025.
- 26- مروان محمد محروس، رقابة المحكمة الدستورية في مملكة البحرين على الصياغة التشريعية، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد: 1.2018، العدد: 04، جانفي 2018.
- 27- موسى شبعوات، محمد أية عودية بلخير، الإقرار الدستوري لمبدأ الأمن القانوني في الجزائر، مجلة دفاتر السياسة والقانون، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد: 14، العدد: 03، 2021.
- 28- مولود بوهالي، حق مجلس الأمة في المبادرة باقتراح القوانين في ظل التعديلات الدستورية 2016-2020، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية جامعة المسيلة، المجلد: 08، العدد: 01، جوان 2023.
- 29- نسيم سعودي، الاختصاص التشريعي لمجلس الأمة على ضوء التعديل الدستوري 2016، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد: 06، العدد: 01، 2019.
- 30- وائل نعيم، الرقابة ضمان تحقيق التشريعات للأهداف المرجوة، مجلة البيان التشريعي، دبي، الامارات المتحدة، العدد: 13705، 26 ديسمبر 2017.
- 31- وريدة إفتيسان، وهيبة بن ناصر، دسترة مبدأ الأمن القانوني: التجربة الجزائرية نموذجاً، مجلة الدراسات القانونية، جامعة يحي فارس المدية، المجلد: 08، العدد: 02، جوان 2022.